

المغرب يركز على دعم قطاع السياحة لترميم ما هدمه كورونا

الموازنة تضع مخصصات كبيرة لدفع نمو السياحة قبل مارس المقبل

ركز المغرب أنظاره على مضاعفة دعم القطاع السياحي لترميم ما هدمه كورونا، وحماية القطاع الذي يساهم بنسبة كبيرة في دفع النمو، حيث تضمن مشروع قانون الموازنة للعام 2021 مخصصات مهمة لدفع نشاط السياحة وتفكيك الكيوة التي فرضها الوباء استعدادا لانطلاقة جديدة للقطاع في مارس المقبل.

ركز المغرب أنظاره على مضاعفة دعم القطاع السياحي لترميم ما هدمه كورونا، وحماية القطاع الذي يساهم بنسبة كبيرة في دفع النمو، حيث تضمن مشروع قانون الموازنة للعام 2021 مخصصات مهمة لدفع نشاط السياحة وتفكيك الكيوة التي فرضها الوباء استعدادا لانطلاقة جديدة للقطاع في مارس المقبل.

المالي الذي سيخصص للقطاع السياحي والنقل الجوي، يمثل نحو 90 في المئة من الميزانية الإجمالية للقطاع دون احتساب نفقات الموظفين.

محمد مامون العلوحي
صحافي مغربي

وستستفيد الشركة المغربية للهندسة السياحية من دعم يصل إلى 33 مليون دولار ودعم آخر يبلغ نحو 14.7 مليون دولار، فيما ستبقى ميزانية المكتب الوطني المغربي للسياحة دون تغيير، كما ستستفيد مؤسسات التكوين في القطاع السياحي من دعم مالي يصل إلى 1.8 مليون دولار.

الرباط - أقرت الحكومة المغربية في موازنة العام 2021 تخصيص دعم مالي للقطاع السياحي في خطوة تعكس حرص السلطات على دفع إنتاجية هذا القطاع الحيوي الذي يشكل رافدا مهما للاقتصاد ومحركا للتنمية في ظل جهود الدولة لإزالة تأثيرات كورونا على المجالات الحيوية.

ويأتي هذا الإجراء مدفوعا بتبعات إغلاق الحدود وإجراءات الحجر الصحي المفروضة لكبح تفشي فيروس كورونا، ما تسبب في أزمة غير مسبوقة ضربت جميع القطاعات العاملة والمرتبطة بالسياحة، الأمر الذي دفع الحكومة إلى الالتزام بدعم القطاع ذي الأولوية.

وقالت نادية فلاح وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي دعما بنحو 58.7 مليون دولار لفائدة قطاع السياحة والنقل الجوي وذلك في إطار مشروع قانون المالية للعام 2021، نظرا إلى تآثر القطاع بالأزمة الصحية (كوفيد - 19)، بحيث تراجعت مداخل السياحة بنحو 90 في المئة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية.

وأكد رشيد الساري، الخبير الاقتصادي، أن "هذا الدعم يهدف إلى ترميم ما هدمه كورونا في أفق الانطلاق الفعلي للموسم السياحي الذي أتوقع أن ينطلق ابتداء من شهر مارس أي بعد حملة التلقيح التي تنطلق بالمغرب" بداية الشهر الجاري.

وقالت نادية فلاح وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، إن "هذا الدعم يهدف إلى ترميم ما هدمه كورونا في أفق الانطلاق الفعلي للموسم السياحي الذي أتوقع أن ينطلق ابتداء من شهر مارس أي بعد حملة التلقيح التي تنطلق بالمغرب" بداية الشهر الجاري.

وأوضح رشيد الساري، في تصريح لـ "العرب"، أن "الدولة قامت بمجموعة من الإجراءات لتضميد جراح القطاع الذي يعيش عجزا كبيرا بسبب امتداد جائحة كورونا حتى في ذروة الموسم السياحي مما أضر سلبا على جميع القطاعات السياحية في المجال الفندقي واللوجستي والصناعة التقليدية".

وقالت نادية فلاح وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، إن "هذا الدعم يهدف إلى ترميم ما هدمه كورونا في أفق الانطلاق الفعلي للموسم السياحي الذي أتوقع أن ينطلق ابتداء من شهر مارس أي بعد حملة التلقيح التي تنطلق بالمغرب" بداية الشهر الجاري.

وفي هذا السياق أكد الكاتب العام لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، محمد مسلك، على مواصلة الوزارة للعمل

وقالت نادية فلاح وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، إن "هذا الدعم يهدف إلى ترميم ما هدمه كورونا في أفق الانطلاق الفعلي للموسم السياحي الذي أتوقع أن ينطلق ابتداء من شهر مارس أي بعد حملة التلقيح التي تنطلق بالمغرب" بداية الشهر الجاري.

رشيد الساري
الدعم يهدف إلى ترميم ما هدمه كورونا قبل الموسم السياحي

المواجهة تداعيات الأزمة على القطاع تم اتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير الاقتصادية ومنها منح تعويض جزافي شهري لفائدة العاملين بالقطاع والمرشدين السياحيين المستقلين للفترة ما بين الفاتح من يوليو و31 ديسمبر 2020، بالإضافة إلى تأجيل أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتمديد أجل سداد القروض البنكية. وأكد إدريس الفينة، الأستاذ بالمعهد الوطني للتخصص والاقتصاد التطبيقي، في تصريح لـ "العرب"، أن "قطاع السياحة يعيش أزمة طرفية عميقة تهم المؤسسات السياحية، ما دفع وزارة السياحة إلى تقديم تعويض شهري جزافي (التعويض عن المورد المكن للحصول على المال) تحت شروط محددة، إضافة إلى إمكانية استفادة المؤسسات من عدد من البات التمويل التي وضعتها الدولة لمواجهة جائحة كورونا".

البنك المركزي التونسي يُبقي على نسبة الفائدة الرئيسية دون تغيير

واردادات البلاد، مقابل 18.999 مليار دينار (7.36 مليار دولار) خلال العام الماضي. وحسب البيانات فقد تراجعت نسبة التضخم حيث بلغت نحو 5.4 في المئة مقارنة بحوالي 6.7 في العام الماضي. وقوّض رفع نسبة الفائدة خلال السنوات الأخيرة شهية الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار نتيجة ارتفاع تكلفة الدين ما جعل أصحاب رؤوس الأموال يفضلون عدم خوض المخاطرة خوفا من فشل المشاريع ما يضرب قدرتهم على سداد القروض.

الأساس يكون الاقتصاد التونسي قد سجل انكماشاً غير مسبوق بنسبة 10 في المئة بالأسعار المرجعية خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الحالية مقابل نمو بنسبة 1.1 في المئة في نفس الفترة من سنة 2019.

6.25 في المئة نسبة الفائدة الرئيسية دون تغيير في ظل ضبابية الوضع الاقتصادي والمالي

وعلى مستوى تطور الأسعار، لاحظ البنك المركزي التونسي في بيانه، استقرار نسبة التضخم عند 5.4 في المئة في شهر أكتوبر 2020 وللشهر الثالث على التوالي، مقابل 6.5 في المئة قبل سنة. وأشار من ناحية أخرى، إلى أن صافي احتياطي تونس من النقد الأجنبي سجل ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغ في 27 نوفمبر الماضي 22.375 مليار دينار (8.287 مليار دولار)، أي ما يُعطي نحو 154 يوما من

تونس - قرر مجلس إدارة البنك المركزي التونسي، الإبقاء على نسبة الفائدة الرئيسية دون تغيير عند 6.25 في المئة، ودعا إلى تضافر جهود جميع الأطراف المعنية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي الضروري لاسترجاع طاقات الإنتاج خاصة في القطاعات الحيوية.

ولم يجدد البنك في بيان صدر ما بين ليلة الإثنين والثلاثاء في أعقاب انتهاء الاجتماع الدوري لمجلس إدارته، الأسباب الكامنة وراء هذا القرار، معتبرا في المقابل أن "الظرف الاقتصادي والمالي الوطني يتسم بضبابية الأفق، وتواصل تأثيرات الموجة الثانية من فيروس كورونا الجديد (كوفيد - 19) على النشاط الاقتصادي".

وكان البنك المركزي التونسي أعلن في بداية شهر أكتوبر الماضي عن تخفيض نسبة الفائدة الرئيسية من 6.75 إلى 6.25 في المئة، بهدف تشجيع الاستثمار ودعم النشاط الاقتصادي.



ضبابية الأفق لا تسمح بخفض الفائدة

وبلغت نسبة العجز في موازنة العام الجاري نحو 11.4 في المئة فيما ارتفع الجدل بشأن تمويل هذا العجز لينتهي البرلمان التونسي إلى تفويض البنك المركزي لسد الفجوة المالية عبر عملية تيسير كمي وهو ما رفضه المركزي في مناسبة أولى غير أن السلطة التشريعية فرضت ذلك.

سيسير نحو تهاو وشيك حسب خبراء.

جائحة كورونا تغير قواعد الاستثمار نحو تعميق الرقمنة

الحجر المنزلي والاعتماد على الروبوتات يغيران مستقبل الاقتصاد



روبوتات تهدد الوظائف

العالمي للروبوتات الصادر عن الاتحاد الدولي للروبوتات.

وعلى الرغم من التأثير القوي لجائحة كوفيد - 19، إلا أنها توفر أيضا فرصة لتحديث ورقمنة الإنتاج في الطريق إلى التعافي، وفقا لتقرير الاتحاد العالمي للروبوتات.

وقال التقرير إن "الامتعة تمكن المصنعين من الحفاظ على الإنتاج في الاقتصادات المتقدمة أو استعادته إلى الداخل، دون التضحية بفعالية التكلفة".

وتدفع الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين والهند إلى الاعتماد على الذات من منظورها الخاص، بينما تكشف جائحة كوفيد - 19 عن ضعف سلاسل التوريد.

وقالت مذكرة بحثية صادرة عن بنك أوف أميركا غلوبال ريسيرش "يمكن تسريع تحول أوسع في سلاسل التوريد العالمية من خلال الاستجابة للحاجة الناجمة عن كوفيد - 19 إلى المرونة التي يمكن أن تؤدي إلى الإلحاح والعودة إلى الطلب على الأتمتة الصناعية".

ويمكن أن يحقق الإنفاق الرأسمالي الثقيل على تعديل سلسلة التوريد المتعلقة بالعينات أكثر من 100 مليار دولار أميركي من عائدات الأتمتة الصناعية في فترة خمس سنوات، وفقا لبنك أوف أميركا غلوبال ريسيرش.

ويقول بنك "يوجي.إس." إن الأتمتة المستودعات والمصانع سوف تستفيد على المدى الطويل من صعود التسوق عبر الإنترنت وعالم أقل عولمة. وتركز الاستدامة على اهتمام المستهلكين والشركات والمنظمات الاجتماعية والحكومات في جميع أنحاء العالم، حيث تتكدس البشرية خسائر فادحة ناتجة عن الكوارث الطبيعية هذا العام.

وقد قطع الاتحاد الأوروبي واليابان والصين وعمودا بالحيد الكربوني في العقود القليلة القادمة، ومن المرجح أن تعود الإدارة الأميركية الجديدة إلى اتفاق باريس لمكافحة تغير المناخ.

وقال بنك "يوجي.إس."، "على الرغم من أن هذه أهداف طويلة الأجل، إلا أننا نتوقع أن تبدأ الحكومات العمل في عام 2021 لتحفيز نمو الوظائف والنشاط الاقتصادي، مما يساعد على التعافي من الجائحة".

فرضت جائحة كورونا تسريع وتيرة الرقمنة في ظل تزايد الاعتماد على العمل المنزلي والتكنولوجيات الحديثة لتأمين المعاملات والأنشطة الاقتصادية في وقت تشهد فيه صناعة الروبوتات تطورا كبيرا، ما يشير إلى تحول كبير في مستقبل الاستثمار على قواعد رقمية أكثر استدامة.

500 مليار دولار بحلول عام 2030، من 150 مليار دولار أميركي في عام 2018، مع نطاق نمو كبير في المدفوعات غير التلامسية والهاتف المحمول وكذلك التجارة الإلكترونية، حسبما قال البنك.

وشهد بانغو التجزئة نموا كبيرا في المبيعات عبر الإنترنت، وجذبت أنشطة تجارية متزايدة مثل المطاعم ومحلات البقالة والعلامات التجارية للأزياء المستهلكين من خلال تقديم خيارات عبر الإنترنت.

وأنفق المستهلكون الأميركيون 9 مليارات دولار في الجمعة السوداء عام 2020، بزيادة قدرها 21.6 في المئة على أساس سنوي، وفقا لشركة أدوب اناليتكس.

وقال بنك "يوجي.إس."، "بمجرد أن يعتاد العملاء على استخدام المدفوعات الرقمية بشكل أساسي، لن يعود الكثيرون إلى الوسائل التقليدية".

علاوة على ذلك، تدفع البنوك المركزية في أوروبا والصين وأماكن أخرى إلى تبني العملات الرقمية.

ويمنح تطور سلاسل التوريد العالمية وجائحة كوفيد - 19 والنشور الصناعية الرابعة الأتمتة والروبوتات دورا أكبر. وتتمثل شركات التكنولوجيا والاتصالات عن بعد والإلكترونيات على إعادة تشكيل سلاسل التوريد الخاصة بها، ويلجأ مصنعو السيارات إلى عمليات توريد داخلية مع بقاء المواد الاستهلاكية في الخارج، وفقا لما ذكرته هيلين شياو، كبيرة مديري خدمات الضرائب والعملات الدولية في شركة إرنست ويونغ.

وقالت شياو في ندوة عقدت في وقت سابق على الإنترنت، إن بعض الشركات تتبنى استراتيجية "تشيائنا بلس وان" أو تبني سلاسل إمداد إقليمية من أجل الحصول على سعة إضافية والمزيد من المرونة وسط الاضطرابات الناجمة عن التوترات التجارية والتعريفات.

تقنيات الجيل الخامس تغير نماذج الأعمال وتحفز نمو جيل جديد من قادة المنصات الرقمية

وفي الوقت نفسه، يتم استبدال الملايين من الوظائف التي فقدت بسبب الوباء جزئيا بالروبوتات، حيث تتطلب إجراءات التباعد الاجتماعي في المصانع دورا أكبر للأتمتة.

وكان لدى العالم 2.7 مليون روبوت صناعي تعمل في المصانع بحلول نهاية عام 2019، بزيادة تصل إلى نحو 85 في المئة عن عام 2014، وفقا للتقرير الصناعي

نيويورك - عدلت جائحة كوفيد - 19 المستمرة منذ عام تقريبا المشهد الاستثماري، حيث تتسارع وتيرة اتجاهات متعددة طويلة الأجل. ومن المنتظر أن يصبح العالم أكثر رقمنة وأتمتة واستدامة وسط تغيرات عميقة يشهدها نمط الحياة والاقتصاد.

وجعل النمو السريع للتجارة الإلكترونية والترفيه عبر الإنترنت والعمل عن بعد الناس يعتمدون أكثر على العالم الرقمي.

500 مليار دولار توقعات ارتفاع الإيرادات السنوية لصناعة التكنولوجيا المالية بحلول 2030

وتعتبر الأسعار المرتفعة لأسهم شركتي زوم لاتصالات الفيديو وتيليكس مثلا جيدا على الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها التغييرات الشاملة إلى خلق الفرص أمام المستثمرين.

وعلى الصعيد العالمي، بلغ متوسط حصة المنتجات والخدمات الرقمنة جزئيا أو كليا 55 في المئة حتى يوليو 2020 ارتفاعا من 35 في المئة في ديسمبر عام 2019، وهو ما يمثل سبع سنوات من العملية التي تمت قبل الجائحة، وفقا لمسح عبر الإنترنت أجرته شركة ماكينزي يغطي 899 من المديرين التنفيذيين على مستوى الرئاسة ومجلس الإدارة وكبار المديرين في جميع أنحاء العالم.

وتخلق تقنية الجيل الخامس وحدها 619 مليار دولار أميركي من الإيرادات السنوية المحتملة في الأتمتة في الوقت الفعلي، وخدمات الفيديو المحسنة، والمراقبة والتتبع، والمركبات المتصلة، والواقع المعزز، ومجالات أخرى، وفقا لتقرير التوقعات السنوي الحديث الصادر عن بنك "يوجي.إس."

وقال تقرير بنك "يوجي.إس."، "لقد مكنت تقنية الجيل الخامس نماذج أعمال لا تعد ولا تحصى، ويمكن أن تحفز نمو جيل جديد من قادة المنصات قادر على تسخيرها".

ومن المتوقع أن تنمو النفقات الرأسمالية السنوية على إنتاج معدات الجيل الخامس وتركيبها وصيانتها من 7.5 مليار دولار أميركي في عام 2019 إلى ما يصل إلى 150 مليار دولار أميركي في عام 2025، بينما سيتم توصيل أكثر من مليار جهاز بشبكات الجيل الخامس في السنوات الثلاث المقبلة، وفقا لبنك "يو.بي.إس."

وفي الوقت نفسه، قد ترتفع الإيرادات السنوية لصناعة التكنولوجيا المالية إلى